

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

ع 2018/55865 عدد القضية

تاريخ القرار: 2018/06/22

الحمد لله

أصدرت محكمة التعقيب القرار الاتي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في 2017/10/21 تحت ع 2294 عدد من مكتب "ب" والشركاء للمحاماة في ش م ق ممثل من الأستاذ "م.ل.ب" المحامي لدى التعقيب نيابة عن: "ص.و.ض.ا" في شخص ممثلها القانوني القاطن بمقره الكائن بفرعه بصفاقس

ضد: "ر.ب.ح" المعينة محل مخابراتها في هذه القضية بمكتب محاميتها الاستاذ "م.م" الكائن ب***شارع الهادي شاكر صفاقس طعنا في القرار الاستئنافي المدني ع 46029 عدد الصادر بتاريخ 2015/11/19 عن المحكمة الابتدائية بصفاقس بوصفها محكمة استئناف لأحكام محاكم النواحي التابعة لها والقاضي نصه: "قضت المحكمة نهائيا بقبول الاستئناف الأصلي والعرضي شكلا وفي الاصل بنقض الحكم الابتدائي المطعون فيه جزئيا وذلك فيما قضى به بخصوص معالم اشترك الاجير بعنوان الضمان الاجتماعي ومبلغ مكافاة نهاية الخدمة والقضاء في شأنهما بعدم سماع الدعوى وبإقراره فيما زاد على ذلك والاذن تبعا لما ذكر بالحط من المبالغ المحكوم بها بعنوان باقي منح التكفل الى حدود الفين وثمانمائة وستة وستين دينارا ومليمات 871 (2.866،871د) واعفاء المستأنف من الخطية وارجاع مالها المؤمن اليه وحمل المصاريف القانونية عليه وبرفض مطلب الغرم الملتمس من الطرفين"

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المبلغة للمعقب ضده بواسطة عدل التنفيذ الاستاذ "ف.م" حسب محضره ع 10046 عدد بتاريخ 2017/10/13. وعلى نسخة الحكم المطعون فيه الواقع الاعلام به بتاريخ 2017/9/12 وعلى جميع الاجراءات والوثائق المقدمة في 2017/10/20 حسب مقتضيات الفصل 185 من م م ت.

وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية لدى هذه المحكمة والرامية الى طلب قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه اصلا. وبعد الاطلاع على اوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح بما يلي: من حيث الشكل:

قولاً بان الاختصاص الحكمي لمختلف المحاكم يتعلق بالإجراءات الأساسية التي تثيرها المحكمة من تلقاء نفسها عند الاقتضاء وفي كل طور من اطوار القضية وان منوبه تمسك بانعقاد الاختصاص لفائدة قاضي الضمان الاجتماعي.

قولاً بان موضوع قضية الحال لا يمت باي صلة الى تنفيذ حكم شغلي بل يدخل في صميم تدخلات الصندوق في ميدان الضمان الاجتماعي نظراً لتكليفه من طرف المشرع بإدارة مختلف انظمته ومنها الإحاطة الاجتماعية بالعمال من خلال التكفل بمنح المغادرة بسبب الغلق الفجئي للمؤسسة تطبيقاً لأحكام القانون عدد 101 لسنة 1996 المؤرخ في 18/11/1996 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 24 لسنة 2002 المؤرخ في 27/2/2002.

قولاً بانه تأكد مساس موضوع الإحاطة الاجتماعية بالعمال عبر التكفل بمنح المغادرة بميدان الضمان الاجتماعي من خلال إشراف الصندوق على أنظمة الضمان الاجتماعي الموكولة إليه والسهر على حسن سيرها بما ضمن بطالع الأمر عدد 1925 لسنة 1997 المؤرخ في 29/9/1997 المتعلق بالتدخلات الاجتماعية لفائدة العمال إذ بعد الإطلاع على القانون عدد 30 سنة 1960 مؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمتته وخاصة القانون عدد 101 لسنة 1996 المؤرخ في 27/11/1996 وبمعنى اوضح فإن القانون عدد 101 جاء متمماً للقانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي و مرسياً لنظام يتعلق بالإحاطة الاجتماعية والعمال .

قولاً بانه صدر الأمران عد 886 و 887 لسنة 2002 بتاريخ 22/4/2002 تنقيحاً و اتماماً للأمر عدد 1925 لسنة 1997 السالف الالماع اليه فأوضحاً مقصد المشرع من خلال وضعه لقانون عدد 101 لسنة 1996 ونصاً في طالعهما ان القانون الأخير في الذكر جاء متمماً لقانون الضمان الاجتماعي عدد 30 لسنة 1960.

قولاً بانه تأكد بذلك أن تدخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال التكفل بمنح المغادرة يدخل في صميم مهمته المتعلقة بتطبيق الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي في القطاع الخاص .

قولاً بانه جاء بالفصل الأول من القانون عد 15 لسنة 2003 المؤرخ في 15 فيفري 2003 والمتعلق بإحداث مؤسسة قاضي الضمان الاجتماعي أنه "أحدثت بالمحاكم الابتدائية خطة قاض للضمان الاجتماعي يكون مختصاً بالنظر في النزاعات المتعلقة بتطبيق الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص عدا تلك المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية ."
وبلغة أوضح فان الاختصاص الوحيد لحاكم الناحية بالنسبة لتطبيق أنظمة الضمان الاجتماعي ينحصر في الدعاوى المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك في إطار القانون عدد 28 لسنة 1994.

قولاً بأنه يتضح بالرجوع إلى أحكام الفصل 3 من القانون السالف الذكر أن المشرع ضبط بكل دقة إختصاص قاضي الضمان الإجتماعي فكلفه بصفة حصرية بالنظر في النزاع الذي ينشأ بين لهياكل المسدية للمنافع الاجتماعية والجرائيات وبين مستحقي المنافع الاجتماعية والجرائيات" وذلك حسب صريح الفقرة 1 من الفصل 3 المذكور.

قولاً بأنه جاء هذا لفصل عاماً ومطلقاً وهو يجري بالتالي على إطلاقه إلا في صورة التضييق فيه بموجب نص قانوني واضح وصريح .

قولاً بأنه ورد بالفصل 7 في فقرته 1 من القانون السالف الذكر أنه " ترفع النزاعات التي تنشأ بين الهياكل المسدية للمنافع الاجتماعية والجرائيات المنصوص عليها بالأنظمة القانونية للضمان الإجتماعي ومستحقي تلك المنافع الاجتماعية والجرائيات لدى قاضي الضمان الإجتماعي الذي يقع بدائرتة المقر الأصلي أو المختار لمستحقي المنافع الاجتماعية والجرائيات .

قولاً بأنه يتحصص من كل ما تقدم أن محكمة الموضوع خرقت بحكمها صريح النصوص القانونية وقواعد الإختصاص الحكمي وأساءت فهمها بما يتجه معه النقص لهذا السبب وحده.

المطعن الثاني: ضعف التعليل وهضم حقوق الدفاع وخرق

النصوص القانونية:

قولاً بأنه لا يمكن للصندوق صرف مبالغ الإعانات الاجتماعية سواء على معنى الفصل 3 او الفصل 6 من الامر عدد 1925 الا بعد المرور بمراحل عددها المنشور الصادر عن وزير الشؤون الاجتماعية في 1998/9/30 تحت عدد 12 وكان بإمكان محكمة الموضوع استبيان الامر بمكاتبة مختلف المتدخلين في اسناد الاعانات الاجتماعية والمذكورين أعلاه وصولاً الى وزارة الشؤون الاجتماعية.

قولاً بأنه لا يكفي انكار او نزاع نائب المدعية في الأصل التوصل بمبالغ الإعانات الاجتماعية لمحو كل أثر وكل حجية على مختلف المراحل ومختلف الاعمال التي قام بها المتدخلون في عملية اسنادها لأصحابها كما ان ذلك الانكار لا يحول دون الاستجابة الى مطلب منوية والرامي الى التحرير المكتبي على الطرفين شخصياً لاستبيان الحقيقة لتعلق الامر بالأموال العمومية وبالنظام العام الاجتماعي.

قولاً بان المدعي استند عند قيامه امام محكمة الموضوع في طورها الأول على وصل خلاص محرر على ضوء الكشف في المنح المغادرة والمستحقات القانونية المتكفل بها من طرف الصندوق المحرر طبقاً لأحكام القانون عدد 101 لسنة 1996 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 24 لسنة 2002 لتستنتج النقص في تسديد باقي

مستحققاتها المكفولة لها بالقانون وأشار الكشف السالف الذكر الى " طرح المبلغ المستخلص مباشرة من قبل العامل -تنفيذ جزئي" قولاً بان المحكمة لم تتطرق الى معين التنفيذ الجزئي الذي توصلت به المدعية في قضية الحال اطلاقاً ولم تامر بطرحه مما سيتكفل به الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما يورث الحكم ضعفاً في التعليل يؤدي حتماً للنقض. وطلب قبول مطلب التعقيب شكلاً واصلاً ونقض الحكم الاستئنافي مع الإحالة.

المحكمة

عن المطعن الأول ودون الخوض في بقية المطاعن:

حيث انتهت محكمة الحكم المطعون فيه في قضائها قولاً بان دعوى الحال تتعلق بتنفيذ حكم شغلي بين الاجير ومؤجره وبالتالي فان انتفاء المنازعة الاصلية بين المضمون الاجتماعي والصندوق يجعل من المحكمة العدلية مختصة بالنظر في الدعوى.

وحيث تمسك الطاعن بان دعوى الحال هي من اختصاص قاضي الضمان الاجتماعي باعتبارها لا تتعلق بتنفيذ حكم شغلي وانما موضوعها الإحاطة الاجتماعية بالعمال عبر التكفل بمنح المغادرة وهي مسالة لها مساس بميدان الضمان الاجتماعي.

وحيث ثبت من أوراق الملف ومن عريضة افتتاح الدعوى ان موضوعها تعلق بطلب إلزام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأداء مبالغ مالية بعنوان باقي مبالغ تكفل بمنح مغادرة بسبب الغلق الفجئي للمؤسسة عملاً بأحكام القانون عـ101 دد لسنة 1996 كما تم تنقيحه بالقانون عـ24 دد لسنة 2004.

وحيث يتضح من القانون عـ101 دد لسنة 1996 المؤرخ في 1996/11/18 ان المشرع نص على ان موضوعه يتعلق بالإحاطة الاجتماعية للعمال واوكل ضمن احكامه صلاحية تطبيق ذلك الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما يتضح من طالع اصدار القانون المذكور ان مرجع اصداره يقترن بأحكام القانون عـ30 دد لسنة 1960 المؤرخ في 1960/12/14 والمتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي.

وحيث اقتضى الفصل الأول من القانون عـ30 دد لسنة 1960 انه " أحدث نظام للضمان الاجتماعي قصد حماية الشغالين وعائلاتهم من الأخطار الملازمة لطبيعة البشر والتي من شأنها أن تمس بظروف عيشهم من الوجهة المالية والأدبية."

كما اقتضى الفصل الثاني من نفس القانون ان هذا النظام يقوم على دفع منح يعينها نظام للمنافع العائلية ونظام للضمان الاجتماعي واقتضت احكام الفصل الخامس من نفس القانون ان الصندوق القومي هو المنظمة المشرفة على إدارة شؤون هذه النظم.

وحيث اقتضى الفصل الأول من القانون ع-101 دد لسنة 1996 كما تم تنقيحه بالقانون ع-24 دد لسنة 2004 انه "يهدف هذا القانون إلى ضبط إجراءات الإحاطة الإجتماعية لفائدة العمال المفصولين عن العمل حسب المبادئ المنصوص عليها بهذا القانون.

كما اقتضى الفصل الثاني من نفس القانون انه " يتكفل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بالمنح الراجعة للعمال والمستحقات القانونية المقررة لفائدتهم في صورة ثبوت عدم تمكنهم من إستخلاص المبالغ المستحقة لهم بسبب توقف المؤسسة عن الدفع وذلك عند فصلهم عن العمل"

وحيث يتضح من الفصول المتقدمة ان المشرع وعند سنه للقانون ع-101 دد لسنة 1996 لم يخرج عن اطر الحماية الاجتماعية للعامل سواء كان ذلك في فترة العمل او ما بعد ذلك والتي عرفها ضمن القانون عدد 30 لسنة 1960 بانظمة الضمان الاجتماعي.

وحيث يتأكد هذا المنحى من احكام الفصل 5 من نفس القانون ايضا والذي اقتضى انه " يمول النظام المنصوص عليه بهذا الباب بالمبالغ المستخلصة من المؤسسات طبقا للفصل 3 من هذا القانون

وبمساهمة تكميلية نسبتها 4،0 بالمائة من الأجر يقع اقتطاعها من النسبة الجمالية لاشتراكات الضمان الاجتماعي المحددة بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الإجتماعي."

وحيث يستخلص من احكام الفصل المتقدم ان المشرع ادرج صراحة عبارة " النظام " للتدليل على النصوص القانونية التي جاءت لتضبط سبل تكفل الصندوق بمنح المغادرة والمستحقات القانونية لفائدة العمال الذين فصلوا عن العمل لأسباب اقتصادية او فنية او نتيجة غلق المؤسسة بصفة نهائية وفجئية الامر الذي يستخلص منه ان القانون ع-101 دد لسنة 1996 كما تم تنقيحه بالقانون ع-24 دد لسنة 2004 جاء لإرساء نظام من نظم الضمان الاجتماعي التي وضع القانون ع-30 دد لسنة 1960 الاطار العام لها كما تعزز هذا الراي بما أورده نفس الفصل في خصوص سبل تمويل هذا النظام والتي تستند في جانب منها الى نسبة من الاجور تقتطع من النسبة الجمالية لاشتراكات الضمان الاجتماعي المحددة بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14

ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي وهو ما يتوافق واحكام الفصل 18 من القانون عدد 30 لسنة 1960 والتي تضمنت ان مقابيض الصندوق باعتباره الهيكل المكلف بإدارة أنظمة الضمان الاجتماعي تتأتى " أولاً: من معالم الاشتراكات المطلوبة عملاً بنظم الضمان الاجتماعي"

وحيث يتعزز هذا الموقف ايضاً رجوعاً الى الأوامر التي جاءت تطبيقاً لمقتضيات القانون عدد 101 لسنة 1996 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 24 لسنة 2004 ذلك ان احكام الفصل الثاني من الامر عدد 1926 لسنة 1997 المؤرخ في 1997/9/29 والمنقح بالأمر عدد 887 لسنة 2002 والمؤرخ في 2002 /4/22 والمتعلق بضبط شروط وأساليب التكفل بمنح المغادرة لأسباب اقتصادية او فنية اقتضى انه " يتكفل الصندوق القومي للضمان الاجتماعي بمنح المغادرة والمستحقات القانونية للأسباب المشار إليها بالفصل الأول عند ثبوت عدم تمكن العمال المعنيين من الحصول على مستحقاتهم بسبب توقف المؤسسة عن الدفع"

كما اقتضى الفصل السادس (جديد) من نفس الامر انه " يودع ملف الانتفاع بالتكفل بمنح المغادرة والمستحقات القانونية من قبل العمال الذين تم فصلهم عن العمل لدى المكتب الجهوي او المحلي للصندوق"

كما اقتضى الفصل 7 (جديد) من نفس الامر انه " يتولى الصندوق بعد التثبيت من توقف المؤسسة عن الدفع ومن توفر الشروط القانونية والترتيبية للانتفاع بالتكفل صرف المبالغ المستحقة"

وحيث يتحصص من الفصول المتقدمة ان نظام التكفل بمنح المغادرة والمستحقات القانونية لا يمكن ان يخرج عن أنظمة الضمان الاجتماعي لتضمنه نفس الموضوع والغاية وهي الإحاطة الاجتماعية بالعمال ولتلبسه بنفس الوسائل والآليات في خصوص صرف المنح والمستحقات القانونية موضوع الطلب وهي ضرورة التقدم بالطلب مباشرة لدى مصالح الصندوق وشرط توفر الشروط القانونية والترتيبية في الملف.

وحيث يتضح مما سلف بسطه ان المشرع أرسى نظاماً للضمان الاجتماعي يتعلق بالتكفل بمنح المغادرة لأسباب اقتصادية او فنية او عند الغلق النهائي والفجئي للمؤسسة وان الغاية منه الإحاطة بالعملة المفصولين عن العمل والذين تعذر عليهم استخلاص مستحقاتهم وحمايتهم بضمان حد أدنى من المساعدات.

وحيث اقتضى الفصل الأول من القانون عدد 15 لسنة 2003 المؤرخ في 15 فيفري 2003 والمتعلق بإحداث مؤسسة قاضي الضمان الاجتماعي انه "

أحدثت بالمحاكم الابتدائية خطة قاض للضمان الاجتماعي يكون مختصا بالنظر في النزاعات المتعلقة بتطبيق الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص عدا تلك المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية."

كما اقتضى الفصل الثاني من نفس القانون في فقرته الأولى انه " ينظر قاضي الضمان الاجتماعي في النزاعات التي تنشأ بين الهياكل المسدية للمنافع الاجتماعية والجرایات المنصوص عليها بالأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص وبين مستحقي المنافع الاجتماعية والجرایات."

وحيث يستخلص من الفصلين المتقدمين ان المشرع قد خص قاضي الضمان الاجتماعي بالنظر في النزاعات التي تتعلق بتطبيق أنظمة الضمان الاجتماعي وان هذا الاختصاص جاء مطلقا فلم يحدده المشرع بموضوع معين او بأطراف بذاتهم او بنظام محدد من أنظمة الضمان الاجتماعي وانه طالما كانت عبارة القانون مطلقة فانه يجب اخذها على اطلاقها.

وحيث ثبت من أوراق الملف ان رفع الدعوى امام محكمة البداية تم بعد رفض الصندوق تمكين المدعي في الاصل من كامل المنح والمستحقات موضوع الطلب المرفوع اليه الامر الذي يتضح منه ان النزاع في الاصل لا يتعلق بتنفيذ حكم شغلي وانما في احقية العامل في التمتع بتكفل الصندوق بكامل منح المغادرة والمستحقات القانونية ما يجعله متصلا بتطبيق نظام الضمان الاجتماعي الذي جاء به القانون ع-101 عدد لسنة 1996 كما تم تنقيحه بالقانون ع-24 عدد لسنة 2004 فضلا عن ان الصندوق هو طرف اصلي في النزاع بنص القانون الذي اوجب عليه التكفل بخلاص منح المغادرة والمستحقات القانونية في حال توفرت الشروط المحددة لذلك و لان الطلب الأول يرفع اليه مباشرة وذلك بقطع النظر عن السند المعتمد في الطلب المذكور.

وحيث طالما تبين ان الاختصاص بالنظر في النزاع المتعلق بتطبيق الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي هو من مشمولات قاضي الضمان الاجتماعي بصريح الفصلين المتقدم ذكرهما وانه طالما ثبت أيضا ان النزاع موضوع التداعي الحالي يتعلق بتطبيق أحد نظم الضمان الاجتماعي فان في تعهد قاضي الناحية بالتداعي الحالي خرق لأحكام القانون عدد 15 لسنة 2003 المؤرخ في 15 فيفري 2003 الذي اقتضى ان الاختصاص الحكمي في مثل دعوى الحال منعقد لقاضي الضمان الاجتماعي وتبعاً لذلك فان ما انتهت اليه محكمة الحكم المطعون فيه يتجافى والتطبيق السليم للقانون وكان على محكمة الحكم المنتقد التمسك بعدم اختصاص حاكم الناحية بالنظر في دعوى الحال

طالما كان مرجع النظر الحكمي للمحاكم يهيم النظام العام ما يتجه معه نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب وحده ودون الخوض في بقية المطاعن طالما كان حكم محكمة البداية في الأصل غير ذي موضوع لعدم اختصاصها بالنظر .

ولهذه الأسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا وفي الأصل بنقض القرار المطعون فيه واحالة القضية على المحكمة الابتدائية بصفاقس بوصفها محكمة استئناف لأحكام محاكم النواحي التابعة لها لإعادة النظر فيها مجددا بهيئة أخرى.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الجمعة 2018/06/22 عن الدائرة التاسعة عشر برئاسة السيدة حياة البصلي وعضوية المستشارين السيدة سنية الدبابي والسيد الأنور الكعلي وبمحضر المدعي العام السيدة هاجر الخالدي ومساعدة كاتبة الجلسة السيدة هاجر السلطاني.

وحرر في تاريخه